رئيسة الحكومة الاسرائيلية أوضحت ليارنغ في مستهل جولته ان اسرائيل لن تبحث بالتفصيل في اي من القضايا المتعلقة بالحدود والانسحاب الا بعد ان تتأكد من توفر نية جدية لدى الجانب العربي لتحقيق سلام حقيقي كالسلام القائم بين دول العالم « بدون فصاحات زائدة (!) » — على حد تعبير رئيسة الحكومة كما ينسبه اليها المحرر المذكور . وزيادة على ذلك تورد معريف (عدد ٧١/١/١٠) ان الدوائر السياسية في القدس المحتلة ذكرت ان الحكومة الاسرائيلية ابلغت يارنغ بأن ينقل للجانب المصري عدم استعداد اسرائيل لطرح خارطة الحدود الا في المرحلة التي يجلس فيها المصريون وجها لوجه مع الاسرائيليين لمناقشة الخارطة فيما بينهم مباشرة .

وعندما قام يارنغ في ١٩٧١/٢/٨ بمبادرته المشار اليها اعلاه لاخراج الاتصالات من الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها رأت اسرائيل في هذه المبادرة، فيما رأت ، محاولة لبدء مفاوضات متوازية حول السلام والحدود في آن واحد ، ولذلك سارعت الدوائر السياسية الرسمية في القدس الى التأكيد بأن اسرائيل تصر على سلم الاولويات الذي اقترحته والداعي لبحث جوهر السلام اولا ، ومن ثم ، في مرحلة متأخرة ، يأتي البحث في تفاصيل الحدود والانسحاب .

— الجهود الدولية ومهمة يارنغ : في بيانها للكنيست بتاريخ ١٩٧١/٢/٩ تقول غولدا مئير: « ان مباحثات الدول الاربع الكبرى ... تغرس الوهم في قلوب الحكام العرب بأنه من الممكن تحقيق حل بدون مفاوضات بين العرب واسرائيل . انها لا تساعد على تحقيق السلام بل تجعل الحل أبعد » . وفي نفس البيان تقول حول الضمانات الدولية وقوات الطوارىء : « نسمع اقوالا غامضة عن « ضمانات دولية » و« قوات طوارىء » . ان اسرائيل ترفض اي اتجاه يرى في الضمانات الدولية او قوات الطوارىء مهما كانت الجهة التي تخولها ، بديلا لمعاهدة سلام ملزمة » .

وعندما وافقت الولايات المتحدة على بحث موضوع الضمانات الدولية ضمن نطاق مباحثات الدول الاربع الكبرى في ٥ فبراير الماضي سارعت الحكومة الاسرائيلية الى الطلب من سفير الولايات المتحدة في اسرائيل بأن ينقل الى حكومته معارضة اسرائيل لهذه الخطوة ومطالبتها بأن تعود الولايات المتحدة عنها . وعلى الرغم من ان السفير الاميركي طمأن اسرائيل بأن الولايات المتحدة انما وافقت على ذلك لمجرد تشجيع مصر على تمديد وقف اطلاق النار فان رئيسة الحكومة الاسرائيلية حرصت في بيانها للكنيست على التأكيد بأنها « تنظر بقلق شديد الى استعداد [الولايات المتحدة] للدخول في مفاوضات كهذه ضمن نطاق «الاربع» . »

اما بالنسبة للمبعوث الدولي فان اسرائيل ترى ان مهمته تنحصر في مساعدة الاطراف على التفاوض للوصول الى حل لا اكثر ولا اقل ، وتنكر عليه حقه في القيام بأية مبادرات من عنده .

— حقوق شعب فلسطين : تعليقا على خطاب السادات في ٤ فبراير الذي تحدث فيه عن حقوق شعب فلسطين تقول رئيسة الحكومة في بيانها للكنيست : « ان الرئيس المصري عاد فأكد في خطابه الموقف العربي المعروف — « نظرية المراحل في تنفيذ قرار مجلس الامن » أي انسحاب الجيش الاسرائيلي من كل المناطق الى خطوط الهدنة ، ومن ثم تجسيد حقوق الشعب الفلسطيني . ان هذا الموقف عمليا هو تعبير عن الدعم لمخططات المنظمات التخريبية (!) الهادفة لتصفية دولة اسرائيل ... ان وجهة نظرنا — التي اوضحناها للمبعوث يارنغ وضمناها في وثائقنا — هي ان السلام معناه انتهاء المشكلة العربية — الاسرائيلية انتهاء حاسما وتاما ، بما في ذلك بالطبع ... مشكلة اللاجئين ، ان نظرتنا الى هذه المشكلة هي انها مشكلة انسانية للاجئين،من الحيوي انقاذهم من وضعهم السيىء». اما الفقرة الخاصة باللاجئين في المذكرة النهائية فتنص على ما يلي : « بالنسبة لمسألة اللاجئين وادعاءات الطرفين بهذا الخصوص ، فان اسرائيل مستعدة للتفاوض مع الحكومات المعنية مباشرة حول : ا — دفع تعويض للاراضي والممتلكات المتروكة . ب — المشاركة في التخطيط لاعادة توطين اللاجئين في المنطقة . ومتى تم الاتفاق بين الطرفين على واجباتهما تجاه تسوية قضية اللاجئين لا يعود لاي من الطرفين مطالب من الطرف الآخر تتناقض مع سيادته » .

— فتح القناة : في ٤ فبراير ١٩٧١ ، عشية اليوم السابق لانتهاء موعد تمديد وقف اطلاق النار ، القى السادات خطابا أعلن فيه عن تمديد وقف اطلاق النار ثلاثين يوما اخرى ، وفاجأ اسرائيل والوطن العربي باقتراح يدعو الى فتح قناة السويس